مجلة بنها للعلوم الإنسانية
العدد (١) الجزء (4) السنة (2022) ، (80-51)

الترقيم الدولي الموحد للطباعة:(2537-0170)
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني : (2537-0189)

https://bjhs.journals.ekb.eg

أثر تفعيل مقررات لجنة بازل||| بالمصارف التجارية المصرية في الحد من مخاطر التشغيل والسيولة"دراسة ميدانية"

أحمد سعيد سعد حسن[١]– فاروق جمعة عبدالعال[٢]– وفاء يحيى أحمد حجازي[٣]

[١] مصمم نظم معلومات محاسبية

[٢] أستاذ المحاسبة الخاصة ووكيل الكليه الاسبق – كلية التجارة – جامعة بنها

[٣] مدرس بقسم المحاسبة– كلية التجارة – جامعة بنها

E-mail: a.hassan52008@fcom.bu.edu.eg

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور مقررات لجنة بازل||| في دعم أداء إدارة العمليات التشغيلية بالمصارف التجارية المصرية من أجل الحد من مخاطر التشغيل، والتعرف على دور مقررات لجنة بازل||| في دعم أداء إدارة السيولة بالمصارف التجارية المصرية من أجل الحد من مخاطر السيولة، والحد من الأثار السلبية الناتجة عن أزمة فيروس كورونا.

وفي سبيل تحقق الهدف من الدراسة تم توزيع عدد من قوائم الإستقصاء لإستطلاع عدد من الفئات المهتمة بإجراءات الحد من المخاطر وتم الحصول على ١٥٧ قائمة صحيحة، وتم إجراء التحليل الإحصائي للإجابات الواردة لإختبار فرض الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

١. التطبيق الجيد لمقررات لجنة بازل||| يعمل على رفع مستوى أداء إدارة العمليات التشغيلية مما يساعد في الحد من مخاطر التشغيل.

٢. التطبيق الجيد لمقررات لجنة بازل||| يعمل على رفع مستوى أداء إدارة السيولة مما يساعد في الحد من مخاطر السيولة.

٣. التطبيق الجيد لمقررات لجنة بازل||| يعمل على الحد من الأثار السلبية لأزمة فيروس كورونا.

الكلمات المفتاحية:

بازل|||، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، المصارف التجارية، فيروس كورونا.

مقدمة :

تعد المصارف العمود الفقري للنظام الإقتصادي لأنها تحدد إتجاهات النمو الإقتصادي للدولة، ومستوى رفاهية الشعب، وتخدم قطاعات أخرى داخل الإقتصاد، فإستقرار النظام المصرفي يمثل جزء كبير الأهمية في إستقرار الإقتصاد ككل للدولة(Shukia, 2014, p384)، والأهمية التي يتمتع بها القطاع المصرفي ترتكز على أحداث أشارت إلى توجية النظر إلية وأعطائة كل هذا القدر من الأهمية وأقوى هذة الأحداث الأزمة المالية العالمية التي ضربت الإقتصاد العالمي، وما حدث من الإنهيارات داخل البورصات العالمية وذلك نتيجة ضعف آليات الرقابة الداخلية بالشركات والمصارف وعجز المصارف عن توفير السيولة(غنيمي، ٢٠١٣، ص١٦١-١٦٦)، مما دعى إلى تطوير مقررات بازل|| وإصدار مقررات بازل||| بهدف إعداد صياغة جديدة لإدارة راس المال وإدارة السيولة داخل المصارف، وتبين أهمية إلتزام المصارف بمقررات بازل||| في إدارة العمليات التشغيلية وإدارة السيولة خلال ازمة فيروس كورونا حيث أدى إلى حماية الإقتصاد من تداعيات أزمة فيروس كورونا.

مشكلة البحث :

حدوث الإنهيارات الإقتصادية وظهور الأزمات المالية مثال الأزمة المالية العالمية التي أثرت على إقتصاد الدول المتقدمة والنامية والتي كانت بسبب إنتشار الفساد الإداري والرقابي داخل الشركات المالية مثال شركة أنرون، وإنهيار بعض المصارف بسبب إعتماد المصارف على مصادر التمويل قصيرة الأجل وسوء إدارة السيولة بها(Hunjra, 2020, p4)، ونتيجة لذلك تم إصدار مقررات بازل||| من أجل معالجة نقاط الضعف لمقررات بازل|| وإضافة تعديلات جديدة.

ومما سبق فإن مشكلة البحث تكمن في التعرف على أثر تفعيل مقررات لجنة بازل||| في الحد من مخاطر التشغيل والسيولة بالمصارف التجارية المصرية، ويمكن صياغة ذلك في التساؤلات البحثية التالية:

- ما مدى دور مقررات بازل||| في الحد من مخاطر التشغيل والسيولة ؟
- هل لمقررات بازل||| دور في الحد من مخاطر التشغيل والسيولة الناتجة عن أزمة فيروس كورونا؟

الدراسات السابقة :

اولاً : الدراسات باللغة العربية :

١-دراسة (أحمد، ٢٠١٦، ص٣٧٥-٣٩٠):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إلتزام المصارف المصرية بمتطلبات مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية على الإستقرار المالي بالمصارف.

وفي سبيل تحقق الهدف تم إجراء تحليل دقيق للمؤشرات المالية والقوائم المالية المصدرة من هيئة سوق المال

المصرية وشركة مصر للمعلومات والبنك المركزي المصري بإستخدام نموذج الإنحدار، **وقد توصلت الدراسة إلى** وجود علاقة إيجابية بين مدى إلتزام المصارف بمتطلبات بازل الأساسية للرقابة المصرفية ومدى الإستقرار المالي بالمصارف بالإضافة إلى رفع مستوى جودة الاصول.

٢- دراسة (تعيلب، ٢٠١٨، ص٣٢-٧٦):

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى التأثير المتوقع لإتفاقية بازل||| في تحقيق سلامة وإستقرار القطاع المصرفي في مصر والمزمع تطبيقها مطلع ٢٠١٩م، وأيضاً تحديد مدى إلتزام المصارف العاملة في مصر بالأشتراطات الواردة ببازل||.

وفي سبيل تحقق الهدف تم دراسة وتحليل التغير في مؤشرات أداء المصارف والتغير في مؤشرات الديون المتعثرة الصادرة من البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨م حتى نهاية ٢٠١٧م، **وقد توصلت الدراسة إلى** وجود علاقة طردية بين تبني المصارف تطبيق مقررات بازل||| ومستوى سلامة التوظيفات المصرفية.

٣- دراسة (عبدالفتاح، ٢٠١٨، ص٧٢٧-٧٧٧):

هدفت الدراسة الى اختبار أثر القياس المحاسبي لكفاية رأس المال على إجمالي أرصدة الإقتراض المقدمة للعملاء من المصارف العاملة في مصر.

وفي سبيل تحقق الهدف تم إجراء التحليل الاحصائي على البيانات الربع سنوية الخاصة بالمصارف العاملة بمصر خلال خمس سنوات من بداية ٢٠١٣م حتى نهاية ٢٠١٧م، **وقد توصلت الدراسة إلى** وجود أثر ذو دلالة معنوية لكل من القياس المحاسبي لمعدل كفاية رأس المال ولإجمالي رأس المال الرقابي للاصول المرجحة بالمخاطر على إجمالي أرصدة الإقراض المقدم للعملاء من المصارف العاملة بمصر.

٤- دراسة (إبراهيم، ٢٠٢١، ص ١-٣٠):

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مقررات بازل في التنبؤ بالمخاطر والأزمات قبل حدوثها، ودور مقررات بازل في حماية المصارف السودانية من المخاطر ودعم إستقرار النظام المصرفي السوداني.

وفي سبيل تحقق الهدف تم توزيع قائمة استقصاء على المستويات التنظيمية المختلفة لبعض المصارف السودانية، وإجراء التحليل الاحصائي على البيانات المجمعة، **وقد توصلت الدراسة إلى** مجموعة من النتائج أهمها مايلي:

- التطبيق الجيد لمقررات بازل يساعد المصارف السودانية بالتنبؤ بالأزمات المالية قبل حدوثها.
- التطبيق الجيد لمقررات بازل يقلل من حدوث الأزمات المالية بالمصارف.

٥- دراسة (نوفل، ٢٠٢١، ص ٢٠٨-٢٣٢):

هدفت الدراسة إلى تناول إطار للقياس والإفصاح عن أبعاد الإستدامة المصرفية ناتج عن الاستفادة من

التطور لمقررات بازل ١ و٢ و٣ والمعايير الدولية لإعداد التقارير الماليه ودراسة وتحليل متطلبات بازل٣ وتأثيرها على الخطط الإستراتيجية والقدرات التنافسية والسياسات المستقبلية للبنوك المصرية.

وفي سبيل تحقق الهدف تم توزيع قائمة استقصاء على بعض فروع البنوك العاملة بالقطاع المصرفي المصري، وإجراء التحليل الاحصائي للبيانات المجمعة، **وقد توصلت الدراسة إلى** أن الإطار المقترح يساعد في تقديم منهجية شامله لكافة العوامل والمتغيرات المؤثرة في تحقق الإستدامة بأبعادها الثلاثة (الإقتصاديه والإجتماعية والبيئية) للبنوك والإفصاح عنها على ضوء التغيرات والتطورات في البيئة المصرفية المعاصرة، وتلبية متطلبات بازل٣ بهدف دعم القدرة التنافسية للبنوك.

ثانياً : الدراسات باللغة الإنجليزية :

١- دراسة (Ghenimi, et al,2017, p238:248):

هدفت الدراسة إلى التعرف على المصادر الرئيسية للهشاشة المصرفية لعينة من مصارف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتحليل العلاقة بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

وفي سبيل تحقق الهدف تم دراسة التقارير السنوية لـ ٤٩ مصرف من منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا خلال الفترة من ٢٠١٠م إلى ٢٠١٣م وإجراء التحليل الاحصائي على البيانات، **وقد توصلت الدراسة إلى** أن معدل نمو القروض لة أثر سلبي على الإستقرار المصرفي، وأن تنوع مصار التمويل له أثر إيجابي على الإستقرار المصرفي.

٢-دراسة (Campos, et al,2019, p252-267):

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين هيكل السيولة المصرفية والمتغيرات الإقتصادية وخصائص المصرف ومقررات بازل||| للتركيز على مراقبة السيولة طويلة الأجل لمنع أي أعتماد مفرط للمصارف على الموارد غير المستقرة.

وفي سبيل تحقق الهدف تم دراسة وتحليل بيانات الإقتصاد الكلي لدولة البرازيل والمعلومات المحاسبية الشهرية لعينة من ١٨٤مؤسسة مكونة من (مصارف وشركات مالية ومؤسسات فردية) خلال الفترة من ٢٠٠٢م إلى ٢٠١٤م، **وقد توصلت الدراسة إلى** أن مؤشر السيولة المصرفية لة تاثير إيجابي على التغيرات في سعر الصرف، أن مؤشر السيولة المصرفية لة تاثير إيجابي على الإحتياطيات والربحية.

٣-دراسة (Ozili, 2019, p401-407):

هدفت الدراسة إلى التعرف على إطار عمل بازل||| لحماية الأنظمة المصرفية العالمية وسياسات التفعيل لها بدول قارة أفريقيا.

وفي سبيل تحقق الهدف تم التعرف على دور المصارف ودور المنظمين للعمل المصرفي ودور الحكومات

بكل دول أفريفيا في تطبيق مقررات بازل|||، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق بازل||| يساعد المصارف على الإحتفاظ بمستويات أعلى لرأس المال، ويساعد على الحد من مخاطر السيولة نتيجة للإلتزام بتطبيق نسب السيولة في الأجل القصير ونسبة صافي التمويل المستقر.

٤- دراسة (Lan Le, et al,2020, p1-12):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى كفاءة متطلبات رأس المال بموجب بازل||| في تعزيز ربحية وكفاءة القطاع المصرفي.

وفي سبيل تحقق الهدف تم دراسة وتحليل البيانات الصادرة من أكبر خمسة مصارف في المملكة المتحدة وأكبر خمسة مصارف في إستراليا خلال الفترة من ٢٠٠٠م إلى ٢٠١٩م، **وقد توصلت الدراسة إلى** أن متطلبات رأس المال بموجب بازل||| لها أثر إيجابي على أداء المصارف وذلك على مجمل الربح قبل الفائدة والضرائب، ولها أثر سلبي على عائد حقوق الملكية وعوائد الاصول.

٥- دراسة (Papadamou, 2021, p1-22):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الدور التحوطي لمخصصات السيولة لإتفاقية بازل||| وفعالية التنظيم المصرفي في الإتحاد الأوروبي.

وفي سبيل تحقق الهدف تم دراسة وتحليل بيانات أرصدة المصارف وبيانات خارج الميزانية العمومية وبيانات الشريحة الأولى لرأس المال وبيانات نسبة السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر خلال الفترة من ٢٠٠٠م إلى ٢٠١٤م، **وقد توصلت الدراسة إلى** أن نسبة صافي التمويل المستقر تعمل لصالح التنبؤ والإشراف الإحترازي من أجل تحسين أداء المصارف وتعزيز الإستقرار للقطاع المصرفي، وتعتبر الشريحة الأولى لرأس المال مؤشر سريع لوجود خطر في النظام المالي، ويؤثر الدور التحوطي لمخصصات السيولة لإتفاقية بازل||| بشكل فعال في الإستقرار المالي للقطاع المصرفي وأسواق المال.

٦- دراسة (Gonzalez-Velasco, et al, 2022, p1-10):

تهدف الدراسة إلى التعرف على تأثير المخاطر السيادية على المخاطر المصرفية في منطقة اليورو أثناء أزمة جائحة COVID-19.

وفي سبيل تحقق الهدف تم تحديد التأثيرات غير المباشرة على التقلبات المصرفيه باستخدام اختبارات سببية جرانجر، ومصفوفة غير مباشرة ، ونماذج BEKK-GARCH، **وقد توصلت الدراسة إلى** أن الزيادة في المخاطر السيادية في منطقة اليورو قد أثرت على المخاطر المصرفية في منطقة اليورو وأنه لا يوجد دليل على إنتقال المخاطر السيادية في بلدان محيطة لمنطقة اليورو إلى المخاطر المصرفية في البلدان الأساسية خلال الأزمة وهذه الاستنتاجات مهمة جدًا لإدارة المخاطر وتصميم ومراقبة السياسات المالية لمنطقة اليورو.

تعليق عام على الدراسات السابقة :

في ضوء العرض الخاص بالدراسات السابقة يمكن إستخلاص بعض النقاط التي يمكن الوقوف عليها للتعرف على أهم ما يميز الدراسة عما سبقها من الدراسات السابقة كما يلي :

١- إهتمت بعض الدارسات السابقة بدراسة أثر مكونات هيكل السوق المصرفي والسياسات النقدية على التطبيق الجيد لمقررات بازل ودورها في الحد من المخاطر المصرفية.

٢- إهتمت بعض الدارسات السابقة بدراسة دور مقررات لجنة بازل في رفع مستوى جودة نظام الرقابة الداخلية بالمصارف.

٣- إهتمت بعض الدارسات السابقة بدراسة دور مقررات بازل في تحسين الخدمات المصرفية ودعم الإستقرار المالي بالمصارف.

٤- إهتمت بعض الدارسات السابقة بدراسة أثر أزمة فيروس كورونا على المخاطر المصرفية بمنطقة اليورو.

ولكن لم تتناول الدراسات السابقة بشكل كافي العناصر التالية :

١- أثر تطبيق مقررات بازل||| على الحد من مخاطر السيولة في المصارف التجارية المصرية.

٢- أثر تطبيق مقررات بازل||| على الحد من تداعيات أزمة فيروس كورونا الخاصة بالعمل المصرفي.

ومن خلال العرض السابق يمكن توضيح الفجوة البحثية المتعلقة بموضوع البحث في الشكل التالي :

تناولت الدراسات السابق الأتي :	الفجوة البحثية :	سوف تتناول الدراسة الحالية :
١. أثر مكونات هيكل السوق المصرفي والسياسات النقدية على التطبيق الجيد لمقررات بازل ودورها في الحد من المخاطر المصرفيه. ٢. دور مقررات بازل في تحسين الخدمات المصرفية ودعم الإستقرار المالي بالمصارف.	١. لم يتم تناول دور جودة الرقابة الداخلية في دعم التطبيق الرشيد لبازل|||. ٢. لم يتم تناول دور بازل||| في الحد من المخاطر المصرفية الناتجة عن أزمة فيروس كورونا.	١. جهود لجنة بازل تجاة جودة الرقابة الداخلية. ٢. دور مقررات بازل||| في الحد من مخاطر التشغيل والسيوله. ٣. دور مقررات بازل||| في الحد من مخاطر التشغيل والسيولة الناتجة عن تداعيات أزمة فيروس كورونا الخاصة بالمصارف.

شكل (١) الفجوة البحثيه

هدف البحث :

١- التعرف على مدى إلتزام المصارف التجارية المصرية بتطبيق مقررات لجنة بازل|||.

٢- التعرف على دور مقررات لجنة بازل||| في الحد من مخاطر التشغيل والسيولة.

٣- التعرف على دور مقررات لجنة بازل||| في الحد من مخاطر التشغيل والسيولة لناتجة عن أزمة فيروس كورونا.

أهمية البحث :

تنبع أهمية الدراسة من وجهة نظر الباحث في كونها تناولت كيان إقتصادي ذو أهمية على مستوى الإقتصاد القومي وهو قطاع المصارف التجارية، والذي يمثل العمود الفقري للإقتصاد حيث يعتمد علية الكثير من الأشخاص الطبيعيين والإعتباريين، ومن هنا فلابد أن يخضع القطاع المصرفي لمجموعة من المعايير الرقابية والإشرافية، فيتناول الباحث أهمية تفعيل مقررات لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي وأهمية الدور الرقابي الذي تقوم به من عمليات وإجراءات للحد من مخاطر التشغيل والسيولة بالمصارف التجارية المصرية، وبذلك تكمن أهمية البحث في ما يلي :

١- الأهمية التي يمثلها القطاع المصرفي داخل الإقتصاد القومي.

٢- أهمية الدور الرقابي والإشرافي لكل من مقررات لجنة بازل.

٣- أهمية الإلتزام بتفعيل مقررات لجنة بازل من أجل الحد من مخاطر التشغيل والسيوله بالمصارف التجارية المصرية.

فرض البحث :

في ضوء طبيعة مشكلة البحث والهدف منة وأهميتة يتمثل الفرض الذي يتأسس علية البحث فيمايلي:

(توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفعيل مقررات لجنة بازل||| والحد من مخاطر التشغيل والسيولة بالمصارف التجارية المصرية)

حدود البحث :

لن يتناول الباحث كافة مقررات لجنة بازل||| إلا بالقدر الذي يخدم البحث.

لن يتناول الباحث كافة المخاطر المصرفية إلا بالقدر الذي يخدم البحث.

لن يتعرض الباحث إلى كافة المصارف التجارية والمصرية في عينة البحث.

منهج وأسلوب البحث :

منهج البحث :

يتم التركيز على المنهجين التاليين في البحث:

المنهج الأستقرائي :

يعتمد هذا المنهج على الملاحظة والإستنتاج العلمي وإستقراء الواقع من خلال الدوريات والتقارير والنشرات والدراسات السابقة المرتبطة بمقررات لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي وإجراءات إدارة المخاطر المصرفية في الحد من مخاطر التشغيل ومخاطر السيولة، وذلك بهدف تكوين الإطار النظري ووضع الفروض البحثية التي يتعين إختبارها لتحقيق هدف البحث.

المنهج الإستنباطي :

يعتمد هذا المنهج على إستنباط وتحليل وتفسير العمليات والإجراءات الخاصة بتفعيل مقررات لجنة بازل||| للحد من مخاطر التشغيل ومخاطر السيولة بالمصارف التجارية المصرية، وذلك من خلال الدراسة الميدانية وإستنباط أهم النتائج منها لإمكانية التحقق من صحة او عدم صحة فروض البحث.

أسلوب البحث :

سيتم الإعتماد في إعداد البحث على الاسلوبين التاليين:

الاسلوب الأول : الأسلوب النظري :

يعتمد فية الباحث على دراسة وتحليل ما ورد عن مقررات لجنة بازل||| ودورها في رفع مستوى جودة العمليات والإجراءات الداخلية بالمصارف بهدف الحد من مخاطر التشغيل والسيولة، وذلك من خلال المسح المكتبي لأهم ماكُتب ونُشر من مؤلفات وأبحاث ودراسات باللغة العربية والأجنبية تتعلق بموضوع البحث.

الأسلوب الثاني : الدراسة الميدانية

يعتمد فية الباحث على إختبار الفروض التي تم صياغتها بإستخدام قائمة الإستقصاء، وذلك لإستطلاع بعض أراء العديد من الفئات المهتمة بإجراءات الحد من المخاطر المصرفية (مسئولي الإدارة التنفيذية بالمصارف التجارية ومسئولي إدارة المخاطر بالمصارف التجارية ومسئولي إدارة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية ومراقبي الجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المحاسبة والمراجعة وأساتذة المحاسبة والمراجعة بالجامعات)، وكذلك إستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل الإجابات الواردة منهم.

<u>خطة البحث:</u>

دور مقررات بازل||| في الحد من مخاطر التشغيل.

دور مقررات بازل||| في الحد من مخاطر السيولة.

الدراسة الميدانية والنتائج والتوصيات.

دور مقررات بازل||| في الحد من مخاطر التشغيل

تختلف مخاطر التشغيل عن مخاطر السوق ومخاطر الائتمان، حيث أن مخاطر التشغيل ترتبط بجانب التكاليف، بينما ترتبط مخاطر السوق والائتمان بجانب الإيرادات(عبد الحميد، ٢٠١٩، ص٢٣).

مفهموم مخاطر التشغيل:

هي الخسائر الناتجة عن خلل في نظام الرقابة الداخلية او نظام التشغيل الداخلي او فشل العاملين في أداء مهامهم بكفاءة او فشل في أنظمة التشغيل او نتيجة لأحداث خارجية ويتضمن ذلك المخاطر القانونية ويستثنى من ذلك مخاطر السمعة والمخاطر الإستراتيجية(Basel Committee on Banking Supervision,"Principles for the Sound Management of Operational Risk",2010, p3) http://www.bis.org

مبادئ مرونة عمليات التشغيل بالمصارف:

تعرف مبادئ مرونة عمليات التشغيل بأنها هي قدرة المصرف على التعامل مع العمليات الحرجة أثناء الأزمات وهذة القدرة تتمثل في قيام المصرف بتحديد العمليات الحرجة لحماية المصرف من التهديدات والأحداث المحتملة والإستجابة والتكيف معها، والتعلم من المخاطر والأحداث السابقة ذات التأثير السلبي من أجل تقليل التأثير لهذة الأحداث أثناء فترات الأزمات مع الأخذ في الأعتبار كل المخاطر المحتملة ومخاطر رأس المال,2020,"Principles for Operational Resilience") p3) http://www.bis.org : ويمكن للمصارف القيام بذلك من خلال إتباع مبادئ المرونة لعمليات التشغيل الصادرة من لجنة بازل وهي كما يلي:

("Principles for Operational Resilience",2020, p4-9) http://www.bis.org

- الحوكمة – يجب على المصارف الإستفادة من هيكل الحوكمة الحالي الخاص بها لتأسيس نهج فعال للإشراف على المرونة التشغيلية.
- إدارة مخاطر العمليات – يجب على المصارف رفع مستوى الإستفادة من وظائف إدارة المخاطر في إدارة العمليات بالمصرف لتحديد التهديدات الخارجية والداخلية وتقييم نقاط الضعف في العمليات الحرجة.
- التخطيط وإختبار إستمرارية الأعمال – يجب أن يكون لدى المصرف خطط لإستمرارية الأعمال في ظل مجموعة من الإجراءات الشديدة بهدف إختبار كفاءة المصرف في التعامل مع المخاطر خلال الأزمات.
- تخطيط الترابط والأعتمادات المتبادلة بين العمليات – لا يقتصر على المصرف تحديد العمليات الحرجة والمخاطر فقط ولكن يجب تخطيط وتنظيم الترابط الداخلي والخارجي والأعتماد المتبادل بين العمليات.

- إدارة التبعية لجهات أخرى – يجب على المصرف إدارة تبعياتة للجهات الداخلية بالمصرف والخارجية من أجل تحديد تحركات الأحداث الحرجة والمخاطر.
- إدارة الحوادث – يجب على المصرف تطوير وتنمية خطط الإستجابة والحماية لإدارة الحوادث التي تؤثر على العمليات الحرجة والمخاطر بما يتماشى مع مستوى المخاطرة للمصرف.
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن الإلكتروني – يجب أن يضمن المصرف مرونة تكنولوجيا المعلومات التي تخضع للحماية والكشف والإستجابة وبرامج الأسترداد التي يتم اختبارها بأنتظام.

يستنتج الباحث مما سبق أن مرونة العمليات تنظيم مدى إستجابة المصرف للتعامل مع الأحداث السلبية التي تعيقة عن تحقيق أهدافة وكيفية التعامل مع المخاطر وذلك من خلال مجموعة من المبادئ التي تنظم عمليات الإستجابة للمخاطر والحد من الأثار السلبية وتعتمد تلك المبادئ على مايلي:

- ✓ حوكمة هيكل العمليات التشغيلية بالمصرف.
- ✓ تفعيل دور إدارة المخاطر بالمصرف.
- ✓ دراسة تاريخ المخاطر بالمصرف والأزمات الإقتصادية.
- ✓ الإستفادة من نتائج دراسة المخاطر والأحداث التاريخية في التخطيط لإدارة الأزمات المستقبلية.
- ✓ العمل على التطوير المستمر لفريق العمل بالمصرف وأنظمة التشغيل لمواكبة التطورات التكنولوجيا.

حساب رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر التشغيل:

قامت لجنة بازل في إطار عمل بازل||| بإستبدال كافة الأساليب السابقة المستخدمة في حساب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل بالأسلوب المعياري وأصبح واجب على المصارف ذات المعاملات الدولية الإلتزام بإستخدام الأسلوب المعياري في حساب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل من خلال مايلي:

(Basel |||: Finalising Post-Crisis Reform, 2017, p130) http://www.bis.org

جدول (١) معادلة حساب رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل

ORC = BIC x ILM		
رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل	ORC	Operational Risk Capital
مكون مؤشر الأعمال المرجح	BIC	Business Indicator Component
مضاعف الخسائر الداخليه	ILM	Internal Loss Multiplier

❖ **دور البنك المركزي المصري والمصارف التجارية تجاة تطبيق توصيات لجنة بازل||| لإدارة ومراقبة مخاطر التشغيل:**

في إطار سعي البنك المركزي المصري لتطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الرقابة المصرفية، تم في يوم ٤ يناير ٢٠٢١م إصدار ورقة عمل توضح عمليات إدارة ومراقبة مخاطر التشغيل والحد الأدنى لرأس المال الرقابي اللازم وفقاً لإصلاحات إتفاقية بازل||| والتي تضمن الأسلوب المعياري ليحل محل المؤشر الأساسي المتبع، وتعتبر المصارف ملزمة بتطبيق تلك الممارسات إعتباراً من يناير ٢٠٢٢م(ورقة مناقشة بشأن إدارة مخاطر التشغيل والحد الأدنى لرأس المال الرقابي اللازم لمقابلتها،٢٠٢١، ص١-٢٤) http://www.cbe.org.eg.

دور مقررات بازل||| في الحد من مخاطر السيولة

ناقشت مقررات لجنة بازل||| في الدعامة الاولى الخاصة بالحد الادنى لرأس المال من خلال زيادة مستوى الحد الادنى لرأس المال المخاطر، ورفع مستوى جودة رأس المال المخاطر، ومخاطر التشغيل ، الائتمان ، السوق.

وذلك لم يكن كفيلاً لدعم سلامة القطاع المصرفي ولذلك تم إضافة نسب لحساب السيولة بالمصارف حيث كشفت الأزمة المالية العالمية عن وجود خلل في إدارة السيولة ببعض المصارف ونتيجة لذلك أولت لجنة بازل الإهتمام بإدارة السيولة المصرفية بهدف الحد من مخاطر السيولة بالمصرف وذلك كما يلي:

مفهوم مخاطر السيولة:

هو عدم قدرة المصرف على توفير النقدية او الأصول اللازمة لمقابلة الإلتزامات عند إستحقاقها أو توفير ذلك مع تحمل خسائر كبيرة او غير مقبولة(التعليمات الرقابية بشأن التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، ٢٠١٦، ص١٧) http://www.cbe.org.eg .

يستنتج الباحث مما سبق أن مفهوم مخاطر السيولة يناقش من عدم قدرة المصرف على توفير النقدية في الوقت الذي يتطلب منة الوفاء بإلتزام مادي مما يؤدي الى تحمل المصرف تكاليف إضافية مثال غرامات او فوائد او تعرض المصرف لخسائر التنازل عن أحد أصولة.

أسباب ومصادر مخاطر السيولة:

تتأثر المصارف بمجموعة من العوامل التي ينتج عنها أحداث سلبية تسبب مخاطر السيولة ويمكن تقسيم تلك العوامل الي مايلي(Riahi, 2019, p246):

العوامل الداخلية: هي العوامل التي تؤثر على السيولة وهي مرتبطة بالإدارة الداخلية للمصرف وأهمها (نسبة القروض المتعثرة ، تكلفة التمويل ، الإحتياطي النقدي ، حجم المصرف)

العوامل الخارجية: العوامل التي تؤثر على السيولة ولكنها لاتخضع لسيطرة إدارة المصرف وأهمها (الناتج المحلي الأجمالي ، معدل التضخم ، البطالة ، السياسات النقدية ، الأزمات الإقتصادية)

وتوجد بعض الأسباب الأخرئ التي تؤدي إلى حدوث عجز في السيولة لدي المصرف ومن أهمها مايلي(عبدالمنعم، ٢٠١٨، ص٤١):

- عمليات السحب والإيداع على الودائع.
- رصيد عمليات المقاصة بين البنوك حيث يحدث عجز في السيولة في حالة ظهور حساب المصرف لدى البنك المركزي مدين وهنا يعني ان البنك المركزي دائن للمصرف.

ويستنتج الباحث مماسبق أن مصادر وأسباب مخاطر السيولة تتعلق بسوء إدارة عمليات تبادل النقدية بالمصرف مما يؤدي إلى عجز المصرف عن الوفاء بإلتزاماتة تجاة الغير وهذا ما وجهة اليه لجنة بازل النظر من خلال إصدار مبادئ الإدارة الرشيدة لمخاطر السيولة والرقابة والإشراف عليها وتحديد مستوى السيولة الذي يجب على المصارف الإحتفاظ بة في الأجل القصير والمتوسط من خلال إلزام المصارف ذات المعاملات الدولية بالإلتزام بنسبة تغطية السيولة ، نسبة صافي التمويل المستقر.

مبادئ الإدارة الرشيدة لمخاطر السيولة والرقابة والإشراف عليها.

نتيجة للأزمة المالية العالمية والتي كان أهم أسبابها سوء إدارة السيولة بالمصارف مما أدى إلى تعثر بعض المصارف وانهيار مصارف أخرى، حيث أن أنخفاض مستوى السيولة بالمصرف نتيجة سوء الإدارة لة أثار سلبية على إستقرار عمل المصرف ومستوى الربحية(Ayed, et al, 2020,p5-7)، فسعت لجنة بازل إلى إصدار مجموعة من المبادئ الأساسية لإدارة السيولة بالمصارف وهي كما يلي:

(Principles For Sound Liquidity Risk Management and Supervision, 2009, p6-36) http://www.bis.org

١. يجب على المصرف تأسيس إطار قوي لإدارة مخاطر السيولة.
٢. يجب على المصرف تحديد السيولة الكافية والإحتفاظ بها بما يتناسب مع إستراتيجيات عمل المصرف ودورة في النظام المالي ككل.
٣. يجب على الإدارة العليا تطوير الإستراتيجيات والسياسات والممارسات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة بشكل مستمر وتقديم تقارير بذلك لمجلس الإدارة.
٤. يجب أن يدمج المصرف تكاليف السيولة والفوائد والمخاطر في التسعير الداخلي وقياس الأداء وعملية الموافقة على المنتجات الجديدة لجميع الأنشطة التجارية الهامة وبالتالي موائمة حوافز المخاطر لخطوط الأعمال الفردية مع تعرض أنشطتها لمخاطر السيولة.
٥. يجب أن يمتلك المصرف أسلوب فعال لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر السيولة.
٦. يجب على المصرف المراقبة والإشراف على حالات مخاطر السيولة المتوقعة وإحتياجات التمويل معاً.

٧. يجب على المصرف وضع إستراتيجيات للتمويل توفر تنوعاً فعالاً في مصادر التمويل.
٨. يجب على المصرف إدارة مراكز السيولة اليومية والمخاطر الممكن التعرض لها بشكل فعال.
٩. يجب على المصرف أن يدير مراكز الضمانات الخاصة بة.
١٠. يجب على المصرف إجراء اختبارات التحمل لمخاطر السيولة على أساس منتظم وتطوير خطط إدارة السيولة.
١١. يجب على المصرف أمتلاك خطة تمويل الطوارئ، تحدد بوضوح إستراتيجيات معالجة نقص السيولة في حالة الإزمات والطوارئ.
١٢. يجب على المصرف الإحتفاظ بإحتياطي من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة كضمان ضد مخاطر السيولة.
١٣. يجب على المصرف الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بإطار إدارة مخاطر السيولة ومراكز السيولة بشكل منتظم وبشفافية.
١٤. يجب على الجهات الإشرافية إجراء تقييم شامل بشكل منتظم لإطار عمل إدارة المخاطر بالمصرف.
١٥. يجب على الجهات الإشرافية أخذ عينات من تقارير العمل الداخلي ومراجعتها.
١٦. يجب على الجهات الإشرافية في حالة أكتشاف قصور في إدراة السيولة التدخل لمساعدة المصرف في علاج ذلك القصور في الوقت المناسب.
١٧. يجب على الجهات الإشرافية داخل الدولة وخارجها التواصل مع بعضها البعض بشكل منتظم في فترات الإستقرار وبشكل إستثنائي في حالات التوتر والأزمات للتعاون الفعال للرقابة على إدارة مخاطر السيولة.

يستنتج الباحث مما سبق أن مبادئ الإدارة الرشيدة للسيولة تناقش العناصر الإسترشادية لتقوية المصرف ضد مخاطر السيولة من خلال مايلي:

- ✓ قيام الإدارة العليا بقياس مستوى قدرة المصرف على تحمل مخاطر السيولة من خلال اختبار مصادر التمويل لمعرفة مناطق الضعف والعمل على تعزيزها واختبار سرعة التمويل في حالة الازمات.
- ✓ قيام الجهات الإشرافية بالتحقق من قيام المصرف بالإفصاح بشكل كافي ومنتظم عن عمليات إدارة السيولة والمخاطر التي تواجهها وتقديم المساعدة للمصرف في حالة وجود قصور في إدارة عمليات السيولة لعلاج ذلك في الوقت المناسب من خلال العمل بين الجهات الإشرافية داخل المصرف وخارجة.

نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR):

قامت لجنة بازل بوضع نسبة تغطية السيولة بهدف التحقق من إحتفاظ المصرف بقدر كافي من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة لمقابلة صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال ٣٠يوم قادمة وفقاً للمعادلة

التالية (Basel |||: The Liquidity Coverage Ratio and Risk Monitoring Tools, 2013, p4) http://www.bis.org

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجوده}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال ٣٠ يوم}}$$

بحيث يتم التنفيذ التدريجي لهذة النسبة بداية يناير ٢٠١٥م وتكون متطلبات التنفيذ وفقاً للجدول التالي (Basel |||: The Liquidity Coverage Ratio and Risk Monitoring Tools, 2013, p2) http://www.bis.org

جدول (٢) يوضح التنفيذ التدريجي لنسبة تغطية السيولة طبقا لمقررات لجنة بازل |||

عام	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
نسبة تغطية السيولة أكبر من او تساوي	%٦٠	%٧٠	%٨٠	%٩٠	%١٠٠

وقام البنك المركزي المصري بتطبيق تلك التعليمات على جميع البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية بما في ذلك فروع البنوك الأجنبية على أن يتم العمل بهذة التعليمات أعتباراً من نهاية يوليو ٢٠١٦م وبشكل تدريجي لكل من العملة المحلية والعملات الأجنبية كلاً على حدة وفقاً للجدول التالي(التعليمات الرقابية بشأن إدارة مخاطر السيولة وفقاً لمقررات لجنة بازل||| – نسبتي تغطية السيولةLCR وصافي التمويل المستقر NSFR، ٢٠١٦، ص٣)https://www.cbe.org.eg :

جدول (٣) يوضح التنفيذ التدريجي لنسبة تغطية السيولة طبقا لتعليمات البنك المركزي المصري

عام	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
نسبة تغطية السيولة أكبر من او تساوي	%٧٠	%٨٠	%٩٠	%١٠٠

يستنتج الباحث مماسبق أن لجنة بازل نتيجة لأزمة السيولة خلال الأزمة المالية العالمية قامت بإصدار نسبة تغطية السيولة من أجل فرض إلتزام على المصارف ذات المعاملات الدولية بالإحتفاظ بقدر كافي من الأصول السائلة عالية الجودة لمواجهة أي تدفقات خارجة خلال ٣٠يوم، ووضعت اللجنة مجموعة من الخصائص يجب أن تتمتع بها الأصول السائلة لكي تكون ذات جودة عالية، وبالنسبة لحساب صافي التدفقات الخارجة المتوقعة خلال ٣٠يوم تتطلب حساب أكبر توقع للتدفقات النقدية الخارجة وأقل توقع للتدفقات النقدية الداخلة خلال ٣٠يوم لإتباع مبدأ الحيطة والحذر.

❖ **توصيات لجنة بازل للتعامل مع أزمة فيروس كوفيد١٩ الخاصة بنسبة تغطية السيولة.**

ناقشت لجنة بازل الأثار السلبية الناتجة عن أزمة كوفيد١٩ وأثار ذلك على العمل المصرفي ومن أجل دعم المصارف لمقابلة الإلتزامات وتنشيط الأعمال خلال فترة تلك الأزمة فسمحت لجنة بازل أن تقل نسبة تغطية

السيولة عن ١٠٠% حيث أن الإلتزام بهذة النسبة يمثل صعوبات على بعض المصارف خلال هذة الأزمة(Implementation of Basel Standards – Report of G20 Leader Implementation of Basel Regulatory Reforms, 2020, p9) http://www.bis.org

يستنتج الباحث مماسبق فوائد القواعد الإحترازية للجنة بازل لمواجهة مخاطر السيولة عند حدوث أزمة كوفيد١٩ وتعطل كثير من الأنشطة الإقتصادية وأنخفاض الإدخار وزيادة الإستهلاك ونتيجة لإتباع المصارف التجارية المصرية القواعد الإحترازية في الإحتفاظ بأصول سائلة ذات جودة عالية لم يحدث أزمة في السيولة، وتناولت لجنة بازل تلك الأزمة بمنظور أزمة إقتصادية بالإضافة الى كونها أزمة صحية وقامت اللجنة برعاية الأنظمة الإقتصادية والمصارف من خلال أتاحة إمكانية أنخفاض نسبة تغطية السيولة عن ١٠٠% .

نسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio.

قامت لجنة بازل بوضع نسبة صافي التمويل المستقر بهدف تحسين متطلبات التمويل التنظيمي وتعزيز المبادئ الأساسية لة، ولمعرفة مواطن الضعف في عمليات التمويل بشكل مستمر ومنتظم ومحاولة علاجها، ويسري تطبيق هذة النسبة على المصارف التي لها معاملات دولية بشكل إلزامي أما المصارف المحلية فتخضع لتعليمات البنك المركزي المحلي في التنفيذ من عدمه(Net Stable Funding Ratio Disclosure Standards, 2015, p1-2)http://www.bis.org

تناقش نسبة صافي التمويل المستقر وضع حد أدنى كافي من مصادر التمويل المستقر لتمويل الأصول داخل الميزانية وتمويل بعض الإلتزامات خارج الميزانية من خلال مطالبة المصارف بأن تكون نسبة أجمالي التمويل المستقر المتاح الى أجمالي التمويل المستقر المطلوب أكبر من او يساوي ١٠٠% خلال العام والمتثل في المعادلة التالية(عبدالمنعم، وأخرون، ٢٠٢٠، ص٢٦-٢٧):

$$\text{صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{التمويل المستقر المتاح}}{\text{التمويل المستقر المطلوب}} \geq ١٠٠\%$$

❖ **توصيات لجنة بازل للتعامل مع أزمة فيروس كوفيد١٩ الخاصة بنسبة صافي التمويل المستقر.**

ناقشت لجنة بازل تداعيات الأمور الإقتصادية التي سببتها ازمة كوفيد١٩ والأثار الإقتصادية السلبية الناتجة عن ذلك، وبخصوص نسبة صافي التمويل المستقر لم تقوم بازل بتقديم أي تنازلات او تخفيض لهذة النسبة وألزمت المصارف ذات الأنشطة الدولية بالإلتزام بالتطبيق لها بحيث لاتقل نسبة صافي التمويل المستقر

عن ١٠٠%. (Implementation of Basel Standards – Report of G20 Leader Implementation of Basel Regulatory Reforms, 2018, p9)

يستنتج الباحث مما سبق أن لجنة بازل ألزمت المصارف بتحقيق نسبة صافي التمويل المستقر خلال ازمة كوفيد١٩ مساوية ١٠٠% او أكثر على الرغم من إتاحة الفرصة للمصارف بعدم الإلتزام بتحقيق نسبة تغطية السيولة مساوية لـ ١٠٠% ويمكن أن تقل عن ١٠٠%، وذلك لأن نسبة السيولة تكون بصفة شهرية وهي تعبر عن سرعة وفاء المصرف بإلتزاماتة النقدية لسد الإحتياجات خلال الشهر أي في الأجل القصير ويمكن تعويض أي عجز في الأشهر القادمة لكن نسبة صافي التمويل المستقر تخص الأجل الطويل، وأي قصور بالإلتزامات يمكن ان يؤدي الى تعثر المصرف مما يؤثر على نشاط الأعمال لكثير من الشركات المرتبطة بالصرف فيمكن أن يؤدي ذلك الى حدوث أزمة إقتصادية على مستوى الدولة ويمكن أن تمتد الإثار السلبية خارج الدولة من خلال الشركات الدولية المرتبطة بالمصرف.

دور البنك المركز المصري والمصارف التجارية المصرية تجاة تطبيق توصيات بازل||| لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة:

أ- دور البنك المركزي المصري تجاة تطبيق توصيات بازل||| لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة.

في إطار سعي البنك المركزي المصري لتطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الرقابة المصرفية تم إصدار ورقة عمل في مارس ٢٠١١م بخصوص إدارة مخاطر السيولة وفقاً لمتطلبات لجنة بازل||| وتناولت توضيح الأساليب الكمية لقياس كلاً من نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، ثم إصدار ورقة عمل محدثة في سبتمبر ٢٠١٥م، ثم إصدار ورقة عمل في يوليو ٢٠١٦م توضح المتطلبات لقياس نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر والمتطلبات النوعية لإدارة مخاطر السيولة وتشمل الإستراتيجيات العامة والسياسات التي تعكس الإطار العام لمخاطر السيولة من خلال توضيح مايلي(التعليمات الرقابية بشأن إدارة مخاطر السيولة وفقاً لمقررات لجنة بازل||| – نسبتي تغطية السيولةLCR وصافي التمويل المستقر NSFR، ٢٠١٦، ص ١-٣٥)https://www.cbe.org.eg :

- مستويات مخاطر السيولة المقبولة وأسلوب إدارة السيولة اليومية.
- مصادر التمويل وخطة الطوارئ التمويلية.

ب- دور المصارف التجارية تجاة تطبيق مقررات بازل||| لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة.

تتم عمليات الرقابة على السيولة بكل مصرف من خلال إدارة الأصول والخصوم بالتعاون من إدارة المخازن بالمصرف حيث يتم القيام بمجموعة من الوظائف لهذا الغرض أهمها مايلي: (القوائم المالية المستقلة وتقرير الفحص المحدود عن الفترة المنتهية ٣١ديسمبر ٢٠٢٠م، ٢٠٢١، ص٣٣) https://www.nbe.com.eg

- إدارة عمليات التمويل اليومي والرقابة عليها عن طريق مراقبة التدفقات النقدية للتأكد من الوفاء بكافة المتطلبات المالية.
- الإحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية الجودة التي يمكن تحويلها إلى سيولة لمقابلة أي أضطرابات غير متوقعة.
- مراقبة نسب السيولة بالمصرف والتحقق من توافقها مع متطلبات المصرف الداخلية ومتطلبات البنك المركزي المصري ومقررات لجنة بازل|||.

الدراسة الميدانية والنتائج والتوصيات

يقوم الباحث بتطبيق الأساليب الإحصائية التي يوفرها برنامج SPSS بهدف تحديد مدى تحقق فرض الدراسة والتوصل إلى النتائج التي يتم الإعتماد عليها.

وذلك من خلال تناول مايلي:

تحليل توزيع مفردات عينة البحث على الفئات المختلفة لمجتمع الدراسة كما في الجدول التالي:

جدول(٤) توزيع مفردات العينة والنسب المعبرة عنها

فئات العينة	عدد المفرادات	النسبة المئوية
مسئولي الإدارة التنفيذية بالمصارف التجارية.	٢٩	%١٨.٥
مسئولي إدارة المخاطر بالمصارف التجارية.	٢٣	%١٤.٦
مسئولي إدارة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية.	٢٦	%١٦.٧
مراقبي الجهاز المركزي للمحاسبات.	٢٤	%١٥.٢
مكاتب المحاسبة والمراجعة.	٣٠	%١٩
أساتذة المحاسبة والمراجعة بالجامعات.	٢٥	%١٦
إجمالي	١٥٧	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق تقارب مفردات العينة بين الفئات المختلفة المستخدمة، حيث بلغت أعلى نسبة ١٩% وأقل نسبة ١٤.٦%.

التحليلي الإحصائي لفرض الدراسة.

مضمون فرض الدراسة:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفعيل مقررات لجنة بازل||| والحد من مخاطر التشغيل والسيولة بالمصارف التجارية المصرية"

متغيرات الفرض:

المتغير المستقل: يتمثل في كفاءة إجراءات مقررات لجنة بازل||| الخاصة بإدارة مخاطر التشغيل والسيول والرقابة والقياس لهما من أجل رفع كفاءة المصارف للحد من مخاطر التشغيل والسيولة (متمثل في السؤال الثاني ، السؤال الثالث).

المتغير التابع: يتمثل في مدى إستفادة المصارف التجارية المصرية من تطبيق إجراءات مقررات لجنة بازل||| في رفع مستوى الأداء للحد من مخاطر التشغيل والسيولة (متمثل في السؤال الاول).

نتائج التحليل الإحصائي:

أ- إختبار الصدق والثبات لقائمة الإستقصاء.

يعمل هذا الإختبار على قياس الصدق والثبات لقائمة الإستقصاء ككل بإستخدام معامل ألفا كرونباخ ويتم توضيح ذلك بالجدول التالي:

جدول(٥) إختبار الصدق والثبات لعناصر الدراسة بإستتخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha

محاور الدراسة	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
السؤال الأول: ما هي درجة الموافقة النسبية لإجراءات مقررات لجنة بازل||| بالمصارف التجارية المصري ؟	٩	٠.٨٠	٠.٨٩
السؤال الثاني: ما هي درجة الموافقة النسبية لإجراءات مقررات لجنة بازل||| الخاصة بمبادئ مرونة عمليات التشغيل والرقابة والإشراف علي عمليات التشغيل وقياس مخاطر التشغيل في الحد من مخاطر التشغيل؟	٨	٠.٨٤	٠.٩٢
السؤال الثالث: ما هي درجة الموافقة النسبية لإجراءات مقررات لجنة بازل||| الخاصة بمبادئ إدارة مخاطر السيولة وتطبيق نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر في الحد من مخاطر السيولة ؟	١٠	٠.٩١	٠.٩٥
إجمالي قائمة الإستقصاء (إجمالي المحاور)	٢٧	٠.٨٥	٠.٩٢

يتضح من الجدول السابق أن معامل الثبات يساوي ٠.٨٥ ومعامل الصدق يساوي ٠.٩٢ أي يقتربان من الواحد الصحيح، حيث أن معامل الصدق هو الجذر التربيعي لمعامل الثبات، مما يشير إلى أن الإتساق الداخلي للعبارات المستخدمة في البحث يعد قوياً ومقبولاً بدرجة كبيرة، أي أن الإرتباط بين الإجابات مقبولاً إحصائياً.

ب- تحليل نتائج الإجابات على أسئلة قائمة الإستقصاء بالإعتماد على الإساليب الإحصائية كما يلي:

اولاً: إختبار مدئ إستفادة المصارف التجارية المصرية من تطبيق إجراءات مقررات لجنة بازل||| في رفع مستوى الأداء للحد من مخاطر التشغيل والسيولة (متغير تابع).

توصيف آراء عينة الدراسة من خلال المقاييس الإحصائية الوصفية(الوسط الحسابي والإنحراف المعياري وإختبارt)

ويمكن توضيح نتائجها من خلال الجدول التالي:

جدول(٦) الإحصاء الوصفي لنتائج آراء إجمالي العينة حول مدئ إستفادة المصارف التجارية المصرية من تطبيق إجراءات مقررات لجنة بازل||| في رفع مستوى الأداء للحد من مخاطر التشغيل والسيولة.

م	بيـــــــــان	المتوسط المرجح	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة	القيمة المحسوبة T	مستوى الدلالة (المعنوية) Sig
١	تلزم بازل||| المصارف بزيادة كفاية رأس المال الخاصة بها من ٨% إلى ١٠.٥% للحد من الازمات المالية.	٤	٠.٠٨	موافق	٩٥.٢٠	٠٠.٠٠
م	بيـــــــــان	المتوسط المرجح	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة	القيمة المحسوبة T	مستوى الدلالة (المعنوية) Sig
٢	أتاحت لجنة بازل للرقابة المصرفية للمصارف فترة زمنية لكي تستطيع تطبيق المعايير الجديدة لبازل|||.	٤.٢	٠.٤٠	موافق	٢٤.٩٢	٠٠.٠٠
٣	تهدف بازل||| إلى تحسن قدرة المصارف على إستيعاب الصدمات المالية والإقتصادية.	٤.٢	٠.٤٠	موافق	٢٥.٠٢	٠٠.٠٠
٤	قامت بازل||| بإلزام المصارف بتطبيق نسب السيولة وذلك من أجل رفع كفاءة السيولة بالمصارف لتجنب الأزمات المالية والإقتصادية.	٤.٢	٠.٤٠	موافق	٢٥.٠٢	٠٠.٠٠

٥	قامت بازل||| بإلزام المصارف بتطبيق نسبة الرفعة المالية لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون الخاصة بكل مصرف.	٤.٤	٠.٤٩	موافق	٢٥.٥١	٠٠.٠٠
٦	مطالبة بازل||| المصارف بالإحتفاظ بنسبة من ٠% إلى ٢.٥% من رأس المال الأساسي كهامش حماية من التقلبات الإقتصادية يحتفظ بة خلال فترات الأنتعاش للحماية من الأزمات.	٤	٠.٠٨	موافق	٩٥.٢٠	٠٠.٠٠
٧	تهدف بازل||| لإلزام المصارف بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية.	٤.٢	٠.٤٠	موافق	٢٥.٠٢	٠٠.٠٠
٨	تهدف بازل||| لتحسين عمل إدارة المخاطر بالمصارف.	٤.٢	٠.٤١	موافق	٢٤.٨٣	٠٠.٠٠
٩	تعمل بازل||| على تحسين قواعد الرقابة المصرفية لدعم قدرة المصارف على إستيعاب الصدمات الإقتصادية	٤.٢	٠.٤٠	موافق	٢٤.٩٢	٠٠.٠٠
	اجمالي	٤.٢	٠.٣٤	موافق		

دال إحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠٥**

يتضح من الجدول السابق ان إجمالي العينة تميل إلى أختيار (موافق) على مايلي :

- تلزم بازل||| المصارف بزيادة كفاية رأس المال الخاصة بها من ٨% إلى ١٠.٥% للحد من الازمات المالية.
- أتاحت لجنة بازل للرقابة المصرفية للمصارف فترة زمنية لكي تستطيع تطبيق المعايير الجديدة لبازل|||.

ويعني ذلك إلى أن تطبيق مقررات لجنة بازل||| يهدف إلى دعم المصارف ورفع مستوى الأداء للحد من المخاطر وإستيعاب الأزمات الإقتصادية، ويشير إختبار T إلى أن النتائج أقل من مستوى معنوية (٠.٠٥) أي أن الفروق معنوية أي (دالة إحصائية).

ثانياً: إختبار الإجراءات الخاصة بمبادئ مرونة عمليات التشغيل والرقابة والإشراف على عمليات التشغل وقياس مخاطر التشغيل في الحد من مخاطر التشغيل(متغير مستقل).

توصيف آراء عينة الدراسة من خلال المقاييس الإحصائية الوصفية(الوسط الحسابي والإنحراف المعياري وإختبارt)

ويمكن توضيح نتائجها من خلال الجدول التالي:

جدول(٧) الإحصاء الوصفي لنتائج آراء إجمالي العينة حول أهمية الإجراءات الخاصة بمبادئ مرونة عمليات التشغيل والرقابة والإشراف على عمليات التشغل وقياس مخاطر التشغيل في الحد من مخاطر التشغيل.

م	بيـــــــــان	المتوسط المرجح	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة	القيمة المحسوبة T	مستوى الدلالة (المعنوية) Sig
١	الإستفادة من هيكل الحوكمة بالمصرف عند تأسيس نظام للإشراف على مرونة العمليات التشغيلية وتنفيذها يؤدي إلى زيادة فاعليتها.	٤.٠	٠.٨	موافق	٩٥.٢٠	٠٠.٠٠
م	بيـــــــــان	المتوسط المرجح	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة	القيمة المحسوبة T	مستوى الدلالة (المعنوية) Sig
٢	رفع المصرف مستوى الإستفادة من وظائف إدارة المخاطر في إدارة العمليات التشغلية بالمصرف يحد من المخاطر التشغيلية الداخلية والخارجية.	٤.٢	٠.٤٠	موافق	٢٤.٩٢	٠٠.٠٠
٣	تخطيط وتنظيم الترابط والإعتمادات المتبادلة بين الإدارات بعضها البعض وبين الجهات الخارجية يزيد من فاعلية مرونة التشغيل.	٤.٢	٠.٤٠	موافق	٢٥.٠٢	٠٠.٠٠
٤	تطوير وتنمية خطط الإستجابة والحماية لإدارة المخاطر من خلال دراسة وفهم الأحداث السابقة يزيد من فاعلية مرونة التشغيل.	٤.٢	٠.٤٠	موافق	٢٥.٠٢	٠٠.٠٠
٥	تطوير فريق العمل وأنظمة التشغيل لمواكبة التطورات التكنولوجيا .	٤.٤	٠.٤٩	موافق	٢٥.٥١	٠٠.٠٠
٦	تناولت الأسلوب المعياري متوسط إيرادات الأعمال خلال ثلاث سنوات سابقة في حين	٤.٠	٠.١١	موافق	٦٨.٢٤	٠٠.٠٠

	تناولت متوسط الخسائر خلال ١٠سنوات سابقة مضروب في ١٥					
٧	تطبيق الأسلوب المعياري لحساب رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل ييسر على أصحاب المصالح المقارنة بين مستوئ مخاطر التشغيل بالمصارف ومستوى أداء إدارة المصارف.	٤.٢	٠.٤٠	موافق	٢٤.٩٢	٠٠.٠٠
٨	تطوير وتنمية فريق العمل وأنظمة التشغيل ومواكبة التطور التكنولوجي ساهم في الحد من مخاطر التشغيل الناتجة عن أزمة فيروس كورونا.	٤.٤	٠.٤٩	موافق	٢٥.٦١	٠٠.٠٠
	اجمالي	٤.٢	٠.٤٤	موافق		

دال احصائية عند مستوى معنوية ٠.٠٥**

يتضح من الجدول السابق ان إجمالي العينة تميل إلى أختيار (موافق) على مايلي :

- الإستفادة من هيكل الحوكمة بالمصرف عند تأسيس نظام للإشراف على مرونة العمليات التشغيلية وتنفيذها والإستيفادة من إدارة المخاطر في إدارة العمليات التشغلية بالمصرف يحد من المخاطر التشغيلية الداخلية والخارجية.
- تخطيط وتنظيم الترابط والإعتمادات المتبادلة بين الإدارات بعضها البعض وبين الجهات الخارجية يعمل على تطوير وتنمية خطط الإستجابة والحماية ويزيد من فاعلية مرونة التشغيل.
- تطوير فريق العمل وأنظمة التشغيل لمواكبة التطورات التكنولوجيا.
- تطبيق الأسلوب المعياري لحساب رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل ييسر على أصحاب المصالح المقارنة بين مستوئ مخاطر التشغيل بالمصارف ومستوى أداء إدارة المصارف.
- تطوير فريق العمل وأنظمة التشغيل لمواكبة التطورات التكنولوجيا ساهم في الحد من مخاطر التشغيل الناتجة عن أزمة فيروس كورونا.

ويعني ذلك إلى أهمية الإجراءات الخاصة بمبادئ مرونة عمليات التشغيل والرقابة والإشراف على عمليات التشغل وقياس مخاطر التشغيل في الحد من مخاطر التشغيل، ويشير إختبار T إلى أن النتائج أقل من مستوى معنوية (٠.٠٥) أي أن الفروق معنوية أي (دالة إحصائية).

ثالثاً: إختبار الإجراءات الخاصة بمبادئ إدارة مخاطر السيولة وتطبيق نسب السيولة في الحد من مخاطر السيولة(متغير مستقل).

توصيف آراء عينة الدراسة من خلال المقاييس الإحصائية الوصفية(الوسط الحسابي والإنحراف المعياري وإختبارt)

ويمكن توضيح نتائجها من خلال الجدول التالي:

جدول(٨) الإحصاء الوصفي لنتائج آراء إجمالي العينة حول أهمية الإجراءات الخاصة بمبادئ إدارة مخاطر السيولة وتطبيق نسب السيولة في الحد من مخاطر السيولة.

م	بيـــــــــان	المتوسط المرجح	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة	القيمة المحسوبة T	مستوى الدلالة (المعنوية) Sig
١	مراجعة المعلومات المتعلقة بمصادر السيولة بالمصرف بشكل مستمر.	٤.٤٤	٠.٦٥	موافق	١٩.٩٢	٠٠.٠٠
٢	أمتلاك المصرف إطار للتنبوء بشكل شامل للتدفقات النقدية الناشئة عن الأصول والخصوم والبنود خارج الميزانية على مدى زمني مناسب.	٤.٣٢	٠.٦٣	موافق	١٨.٢٤	٠٠.٠٠
٣	القيام بالمراقبة والإشراف على حالات مخاطر السيولة المتوقعة وإحتياجات التمويل معاً.	٤.٥٢	٠.٧٣	موافق تماما	١٩.٢٦	٠٠.٠٠
٤	القياس المستمر لقدرة المصرف على جمع الأموال من مصادر متنوعة خلال فترة زمنية مناسبة.	٤.٤٤	٠.٦٨	موافق	١٩.٠٨	٠٠.٠٠
٥	أمتلاك المصرف لخطة تمويل الطوارئ تحدد بوضوح إسترتيجيات معالجة نقص السيولة في حالة الإزمات والطوارئ	٤.٣٧	٠.٥٠	موافق	٢٤.٤٣	٠٠.٠٠
٦	الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بإطار إدارة مخاطر السيولة ومراكز السيولة بشكل منتظم وبشفافية.	٤.٥٤	٠.٥١	موافق تماما	٢٧.٧٢	٠٠.٠٠
٧	يعمل تطبيق المصارف لنسبة تغطية السيولة كجدار حماية للحد من مخاطر السيولة.	٤.٣٧	٠.٦٥	موافق	١٩.٥٩	٠٠.٠٠

٨	يعمل تطبيق المصارف لنسبة صافي التمويل المستقر كجدار حماية للحد من مخاطر السيولة.	٤.٥٥	٠.٦٧	موافق تماما	٢١.٤٩	٠٠.٠٠
٩	تنوع مصادر السيولة ساهم في الحد من مخاطر السيولة الناتجة عن أزمة كورونا.	٤.٦٠	٠.٥٩	موافق تماما	٢٥.٦٠	٠٠.٠٠
١٠	تطبيق المصارف لنسب السيولة خلال الفترة السابقة لأزمة فيروس كورونا ساهم في دعم المصارف في سرعة الإستجابة والإستيعاب لمخاطر السيولة الناتجة عن الأزمة.	٤.٤٨	٠.٦٨	موافق	١٩.٩٩	٠٠.٠٠
	إجمالي	٤.٤٦	٠.٦٣	موافق		

دال احصائية عند مستوى معنوية ٠.٠٠٥**

يتضح من الجدول السابق ان إجمالي العينة تميل إلى أختيار (موافق) على مايلي :

- مراجعة المعلومات المتعلقة بتطورات السيولة بالمصرف بشكل مستمر و القياس المستمر لقدرة المصرف على جمع الأموال من مصادر متنوعة خلال فترة زمنية مناسبة.
- أمتلاك المصرف إطار للتنبوء بشكل شامل للتدفقات النقدية الناشئة عن الأصول والخصوم والبنود خارج الميزانية على مدى زمني مناسب وأمتلاك المصرف لخطة تمويل الطوارئ تحدد بوضوح إسترتيجيات معالجة نقص السيولة في حالة الإزمات والطوارئ.
- أهمية تطبيق المصارف لنسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر للحد من مخاطر السيولة.
- تنوع مصادر السيولة وتطبيق المصارف لنسب السيولة خلال الفترة السابقة لأزمة فيروس كورونا ساهم في دعم المصارف في سرعة الإستجابة والإستيعاب لمخاطر السيولة الناتجة عن الأزمة.

ويعني ذلك إلى أهمية الإجراءات الخاصة بمبادئ إدارة مخاطر السيولة وتطبيق نسب السيولة في الحد من مخاطر السيولة، ويشير إختبار T إلى أن النتائج أقل من مستوى معنوية (٠.٠٥) أي أن الفروق معنوية أي (دالة إحصائية).

وفي ضوء التحليل الإحصائي لمتغيرات الفرض الفرعي الاول يتضح للباحث مايلي:

١. الإختبار الوصفي لمتغيرات الفرض الفرعي الأول تبين أن المتوسط الحسابي أكبر من (٣) وهذا يدل على أن تفعيل إجراءات مقررات لجنة بازل||| تعمل على رفع مستوى الأداء بالمصرف للحد من مخاطر التشغيل والسيولة.

٢. تحليل الإرتباط (مصفوفة الإرتباط Correlation Matrix) يقوم الباحث بإجراء هذا التحليل لقياس تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع ويمكن إيضاح ذلك كمايلي:

أ- **المتغير المستقل:** يتمثل في كفاءة إجراءات مقررات لجنة بازل||| الخاصة بإدارة مخاطر التشغيل والسيول والرقابة والقياس لهما من أجل رفع كفاءة المصارف للحد من مخاطر التشغيل والسيولة (متمثل في السؤال الثاني ، السؤال الثالث و السؤال الرابع).

ب- **المتغير التابع:** يتمثل في مدى إستفادة المصارف التجارية المصرية من تطبيق إجراءات مقررات لجنة بازل||| في رفع مستوى الأداء للحد من مخاطر التشغيل والسيولة (متمثل في السؤال الاول).

ويوضح الجدول التالي علاقة الترابط بين إجراءات مقررات بازل||| لإدارة العمليات التشغيلة وإدارة السيولة والحد من مخاطر التشغيل والسيولة والأثار السلبية لأزمة فيروس كورونا(كمتغير مستقل) ومدى الإستفادة للمصارف التجاريه من تطبيق إجراءات مقررات لجنة بازل||| في رفع مستوى الأداء للحد من مخاطر التشغيل والسيولة والأثار السلبية لأزمة فيروس كورونا (كمتغير تابع)، وذلك كمايلي:

جدول(٩) نتائج علاقة الإرتباط بين متغيرات الفرض الفرعي الاول.

علاقة الإرتباط	مدى إستفادة المصارف التجارية المصرية من تطبيق إجراءات مقررات لجنة بازل||| في رفع مستوى الأداء للحد من مخاطر التشغيل والسيولة والأثار السلبية لأزمة فيروس كورونا.		معامل التحديد R^2	التفسير
إجراءات مقررات بازل||| لإدارة العمليات التشغيلة وإدارة السيولة والحد من مخاطر التشغيل والسيولة والأثار السلبية لأزمة فيروس كورونا.	معامل الإرتباط R	٠.٢٩٦	٠.٠٨٨	إرتباط معنوي (طردي)قوي
	مستوى المعنوية	٠.٠٠٠**		

دال إحصائياً عند مستوى معنوية ٠.٠٠٥**

يتضح من الجدول السابق أنة هناك علاقة طردية بين تطبيق إجراءات مقررات لجنة بازل||| للحد من مخاطر التشغيل والسيولة (كمتغير مستقل) ومستوى أداء المصارف التجارية في الحد من مخاطر التشغل والسيولة (كمتغير تابع)، وهذا وقد كانت قيمة معامل الإرتباط دالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠١) ويعني ذلك أن التطبيق الجيد لإجراءات مقررات لجنة بازل||| تساعد في رفع مستوى أداء المصارف في الحد من مخاطر

التشغيل والسيولة، كما أن الإرتباط معنوي عند مستوى معنوية (٠.٠٥) مما يؤكد صحة فرض الدراسة والذي ينص على"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفعيل مقررات لجنة بازل||| والحد من مخاطر التشغيل والسيولة بالمصارف التجارية المصرية".

النتائج والتوصيات

اولاً: نتائج البحث:

إستناداً إلى ما إنتهت إليه الدراسة الميدانية يمكن إجاز أهم نتائج البحث فيما يلي:

١- تعمل مقررات بازل||| على رفع مستوى جدار الحماية للمصارف التجارية المصرية ضد الأزمات الإقتصادية والحد من المخاطر المصرفية بما في ذلك الحد من مخاطر التشغيل والسيولة.

٢- أدخلت مقررات بازل||| نسبة الرفعة المالية وطالبت المصارف بالإلتزام بها لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون الخاصة بكل مصرف.

٣- تعمل مقررات بازل||| على تحسين قواعد الرقابة الداخلية وتحسين أسلوب إدارة المخاطر بالمصارف لدعم قدرة المصارف على إستيعاب الصدمات الإقتصادية والحد من مخاطر التشغيل والسيولة.

٤- تعمل مبادئ مرونة عمليات التشغيل على رفع قدرة المصرف في التعامل مع العمليات الحرجة ومخاطر التشغيل من خلال مايلي:

- رفع مستوى الإستفادة من إدارة المخاطر في إدارة العمليات التشغيلية بالمصرف.
- تطوير أنظمة العمل وفريق العمل بالمصرف ليتناسب مع التطور التكنولوجي.

٥- تطوير وتنمية فريق العمل بالمصارف التجارية المصرية وفقاً لمتطلبات مقررات بازل||| ساهم في الحد من مخاطر التشغيل الناتجة عن أزمة فيروس كورونا.

٦- أدخلت مقررات بازل||| معايير جديدة لقياس نسبة السيولة في الأجل القصير والأجل الطويل، وطالبت المصارف بإمتلاك مصادر متنوعة للسيولة من أجل الحد من مخاطر السيولة.

٧- تطبيق المصارف التجارية المصرية لنسب السيولة خلال الفترة السابقة لأزمة فيروس كورونا ساهم في دعم المصارف بسرعة الإستجابة والإستيعاب لمخاطر السيولة الناتجة عن الأزمة.

ثانياً: توصيات البحث:

١- ضرورة إلتزام المصارف التجارية المصرية بالأحتفاظ بنسبة كفاية لرأس المال مساوية لـ ١٠.٥ طبقاً لمقررات بازل||| بالإضافة إلى نسبة من صفر إلى ٢.٥ من رأس المال الأساسي كهامش حماية من التقلبات الإقتصادية خلال فترات الأنتعاش للحماية من الأزمات الإقتصادية والحد من المخاطر المصرفية.

٢- ضرورة إلتزام المصارف التجارية المصرية بنسب السيولة في الأجل القصير والأجل الطويل طبقاً لمقررات بازل||| وإمتلاك المصرف مصادر متنوعة للسيولة.

٣- ضرورة إلتزام المصارف التجارية المصرية بتطبيق الأسلوب المعياري الموحد لحساب رأس المال الواجب الإحتفاظ به لمقابلة مخاطر التشغيل وفقاً لمقررات بازل|||.

٤- ضرورة إلتزام المصارف التجارية المصرية بتطبيق مبادئ مرونة العمليات التشغيلية ومبادئ الإدارة الرشيدة للسيولة ومبادئ تجميع البيانات والإبلاغ عنها ومبادئ إختبار التحمل من أجل رفع مستوى الأداء الإداري والرقابي للحد من مخاطر التشغيل والسيولة وغيرها من المخاطر والإكتشاف المبكر للمخاطر.

٥- توجية إهتمام الباحثين إلى إجراء مزيد من الدراسات للتعرف على دور مقررات بازل||| في الحد من المخاطر الناتجة عن (التطور التكنولوجي والتحول الرقمي للمعاملات المصرفية ومعاملات المحافظ الإلكترونية لشركات المحمول).

٦- توجية إهتمام الباحثين إلى إجراء مزيد من الدراسات للتعرف على المشكلات المحاسبية التي يمكن ان تواجة المراجع الخارجي الناتجة عن (التطور التكنولوجي والتحول الرقمي للمعاملات المصرفية ومعاملات المحافظ الإلكترونية لشركات المحمول) وكيفية مواجهة تلك المشكلات المحاسبية.

قائمة المراجع:

أولاً المراجع باللغة العربية:

(أ) الدوريات:

- تعيلب، خالد عبدالمجيد محمد.(٢٠١٨)."فاعلية مقررات إتفاقية بازل ٣ في تحسين التوظيفات المصرفية: دراسة تطبيقية على البنوك المصرية". المجلة المصرية للدراسات التجارية. كلية التجارة. جامعة المنصورة. مجلد٤٢. العدد١. ص٣٢-٧٦.
- عبدالفتاح، سيد. (٢٠١٨)."أثر القياس المحاسبي لكفاية راس المال على الإقراض المصرفي: دراسة تطبيقية". المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. كلية التجارة بالإسماعيلية. جامعة قناة السويس. مجلد٩. العدد٤. ص٧٢٧-٧٧٧.
- أحمد، شريف عادل عبدالرؤوف. (٢٠١٦)."أثر مدى الإلتزام بمتطلبات مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية على الإستقرار المالي للبنوك: دراسة تطبيقية". المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة. كلية التجارة. جامعة عين شمس. العدد ٣. ص٣٧٥-٣٩٠.
- الجندي، محمد رضا محمد. (٢٠١٥)."دراسة تحليلية للدور الإستراتيجي للمراجع الداخلي في تفعيل محددات الجدارة الائتمانية: بالتطبيق على البنوك التجارية". المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. كلية التجارة بالإسماعيلية. جامعة قناة السويس. مجلد٣. ملحق العدد الثالث. ص٥٠-٨٠.
- نوفل، نبيل السيد محمد. (٢٠٢١)."الإستدامة المصرفية وبازل٣". المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. كلية التجارة بالاسماعيلية. جامعة قناة السويس. مجلد١٢. العدد١. ص٢٠٨-٢٣٢.
- إبراهيم، الهادي أدم محمد. (٢٠٢١)."دور مقررات بازل | . || . ||| في التنبؤ والحماية من الأزمات المالية". المجلة العربية للعلوم الانسانية والإجتماعية. العدد٩. الجزء الثالث. السودان . ص ١-٣٠.
- عبدالمنعم، هبة، وأخرون. (٢٠٢٠)."تطبيق البنوك المتوافقة مع الشريعة لمتطلبات بازل||| في الدول العربية". صندوق النقد العربي. الامارات. www.amf.org.ae . ص٢٦&٢٧.

(ب) الرسائل العلمية:

- عبدالمنعم. إبراهيم رضا. (٢٠١٨)."محددات كفاية رأس المال في البنوك المصرية في ضوء مقررات لجنة بازل". رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة. جامعة عين شمس.
- عبد الحميد. إيمان محمد. (٢٠١٩)."مدخل مقترح لتطوير دور لجان المراجعة في تقييم المخاطر التشغيلية: مع دراسة تطبيقية". رسلة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة. جامعة المنصورة.

(ج)مصار أخرى:

- البنك الاهلي المصري. (٢٠٢١)."القوائم المالية المستقلة وتقرير الفحص المحدود عن الفترة المنتهية ٣١ديسمبر ٢٠٢٠م". https://www.nbe.com.eg
- بنك مصر. (٢٠٢١)."القوائم المالية المستقلة الملخصة للسنة المنتهية في ٣٠ يوليو ٢٠٢٠م". https://www.banquemisr.com
- قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي المصري. (٢٠١٦)."التعليمات الرقابية بشأن التقييم الداخلي لكفاية رأس المال". https://www.cbe.org.eg
- ———. (٢٠١٦)."التعليمات الرقابية بشأن إدارة مخاطر السيولة وفقاً لمقررات لجنة بازل||| – نسبتي تغطية السيولةLCR وصافي التمويل المستقر NSFR". https://www.cbe.org.eg
- ———. (٢٠٢١)."ورقة مناقشة بشأن إدارة مخاطر التشغيل والحد الأدنى لرأس المال الرقابي اللازم لمقابلتها". https://www.cbe.org.eg

ثانياً المراجع باللغة الإنجليزية:

(a) Periodicals:

- Ghenimi, A, et al. (2017)."The effects of liquidity risk and credit risk on bank stability: Evidence from the MENA region". Borsa_ Istanbul Review. Vol. 17. No. 4. p238:248.
- Campos, A, at al. (2019)."Factors associated with the structural liquidity of banks in Brazil". Revista Contabilidade & Finanças. p252:267.
- Ozili, K. (2019). "Basel III in Africa- making it work". African Journal of Economic and Management Studies. Vol. 10 No. 4. p401-407.
- Papadamou, S, et al. (2021)."The Prudential Role of Basel III Liquidity Provisions Towards Financial Stability". Journal of Forecasting. p1-22.
- Lan Le, T, et al. (2020)."Capital requirements and banks performance under Basel-III- A comparative analysis of Australian and British banks". The Quarterly Review of Economics and Finance. p1-12.
- Ayed, W, et al. (2020). "Does The Deposit Structure Affect Islamic Bank's Maturity Transformation Activities? The Implications of IFSB Liquidity Guidelines". International Journal of Islamic and and Middle Eastern Finance and Management. p1:40.
- Riahi, Y. (2019). "How to Explain The Liquidity Risk by The Dynamics of Discretionary Loan Loss Provision and Non-performing Loan ? The Impact of Global Crisis". Management Financial Journal .Vol 45. No 2. p246.

(b) **Other Resources:**

- Basel Committee on Banking Supervision. (2017). "Basel |||: Finalising Post-Crisis Reform". Basel. Switzerland: Bank of International Settlements. http://www.bis.org.
- ————. (2013). "Basel |||: The Liquidity Coverage Ratio and Risk Monitoring Tools". Basel. Switzerland: Bank of International Settlements. http://www.bis.org.
- ————. (2020)."Implementation of Basel Standards – Report of G20 Leader Implementation of Basel Regulatory Reforms". Basel. Switzerland: Bank of International Settlements. http://www.bis.org..
- ————. (2015). "Net Stable Funding Ratio Disclosure Standards". Basel. Switzerland: Bank of International Settlements. http://www.bis.org..
- ————. (2018). "Pillar 3 disclosure requirements – updated framework". Basel. Switzerland: Bank of International Settlements. http://www.bis.org.
- ————. (2020). "Principles for Operational Resilience". Basel. Switzerland: Bank of International Settlements. http://www.bis.org.
- ————. (2009). "Principles For Sound Liquidity Risk Management and Supervision". Basel. Switzerland: Bank of International Settlements. http://www.bis.org..
- ————. (2010). "Principles for the Sound Management of Operational Risk". Basel. Switzerland: Bank of International Settlements. http://www.bis.org.